

فمنه وجات الخلاف حلة الى ان فصلها بالاغلة والشواهد فاما الحرام الذي ذكرناه
في الدرر الاولى وهو الذي يشترط التواضع عنه في الورد والواضح سبعة لنفسه فهو ايضا
عامة وجات في الحديث لما هو في عقد فاحيد كالمعاطاة مثله مما لا يجوز منه المعطاة
وذلك في درجة للخص على سبيل القهر بل المصعب اغلظه اذ فنه من كونه في الشرع
في الكسب وايد الفهر دكسي في المعاطاة وانما في غير ذلك من كونه في كونه
منه في المعطاة المعطاة فهو من كونه بالمرافعة المتفادت يدركه بشد بين الشرع وغيره
بل الماخوذ فله من فقير اوصاف او من يلزم اخذت ويحلل من الماخوذ من قول اوصاف
او في سبب لاد وجات الاين يختلف باختلاف درجات الموهبة فهذه كما ترى في تفاصيل اجابات
لا ينبغي ان يداها عن ملكة الاختلاف درجات العضاة لما اختلفت درجة النار واذا عرفت
مساوات التلطف فله حاجة الحصر في درجات ثلاث اربعة فان ذلك صريح في العلم
والشرعي وهو في حصر فلهما صرح به في ذلك على خلاف درجات الحرام في الناس
في تعارض الحين ورات وترجيح بعضها على بعض حتى اذا اضطر الى اكله او شربه او اطعمه
او اكرهه الحرام فاما هذا الذي هو في بعض اسئلة اللد درجات الاكل مع في الورد
وشواهد هذا اما الدرجة الاولى وهي ودر العبد وكل ما اوصى الفتى في حقه
مما يدخل في المداخل المسبية التي ذكرناها من داخل الحرام بعقد من الشرع والحد الحرام
المطلق الذي ينب مقبحة الى الفسوق والمعصية وهو الذي في نفيه الحرام المطلق فلا يحتاج الى
اغلة وشواهد واما الدرجة الثانية فامثلة ما كل شبه لا يحجب اجتنابها ولكن سبب اجتنابها
كاساسية باب الشها بحت اذ من الشها بحت ما يحجب اجتنابها فيلحق بالحرام ومنها ما يكره اجتنابها
والورد عنه الوصي بين من يمنع عن الاضطرار حتى يضمن ان يكون الصيد قد اظلمت
من انسان اخذت وملكه وهذا اوسا ومنه ما لا يجب اجتنابها ولا يجب وهو الذي في شر
عليه قبا صط اسع عليه ولم دعه ما يربك الى ما لا يربك ويحمله على النهي المتردد وقد لك
قوله كل ما احببت ودر ما احببت والانا ان يخرج العبد فيفبب عنه ثم يركب مشاة فيجتمل
انزعات نسقته او بسبب اخر فالد في جتار في ان يهد العبد الحرام ولكن كرون
درع الصلطين وق اوج امر تتر اذ ودره في بعض الروايات كل شتر وانضاب عنك العلم

ليس

فمنه وجات الخلاف حلة الى ان فصلها بالاغلة والشواهد فاما الحرام الذي ذكرناه
في الدرر الاولى وهو الذي يشترط التواضع عنه في الورد والواضح سبعة لنفسه فهو ايضا
عامة وجات في الحديث لما هو في عقد فاحيد كالمعاطاة مثله مما لا يجوز منه المعطاة
وذلك في درجة للخص على سبيل القهر بل المصعب اغلظه اذ فنه من كونه في الشرع
في الكسب وايد الفهر دكسي في المعاطاة وانما في غير ذلك من كونه في كونه
منه في المعطاة المعطاة فهو من كونه بالمرافعة المتفادت يدركه بشد بين الشرع وغيره
بل الماخوذ فله من فقير اوصاف او من يلزم اخذت ويحلل من الماخوذ من قول اوصاف
او في سبب لاد وجات الاين يختلف باختلاف درجات الموهبة فهذه كما ترى في تفاصيل اجابات
لا ينبغي ان يداها عن ملكة الاختلاف درجات العضاة لما اختلفت درجة النار واذا عرفت
مساوات التلطف فله حاجة الحصر في درجات ثلاث اربعة فان ذلك صريح في العلم
والشرعي وهو في حصر فلهما صرح به في ذلك على خلاف درجات الحرام في الناس
في تعارض الحين ورات وترجيح بعضها على بعض حتى اذا اضطر الى اكله او شربه او اطعمه
او اكرهه الحرام فاما هذا الذي هو في بعض اسئلة اللد درجات الاكل مع في الورد
وشواهد هذا اما الدرجة الاولى وهي ودر العبد وكل ما اوصى الفتى في حقه
مما يدخل في المداخل المسبية التي ذكرناها من داخل الحرام بعقد من الشرع والحد الحرام
المطلق الذي ينب مقبحة الى الفسوق والمعصية وهو الذي في نفيه الحرام المطلق فلا يحتاج الى
اغلة وشواهد واما الدرجة الثانية فامثلة ما كل شبه لا يحجب اجتنابها ولكن سبب اجتنابها
كاساسية باب الشها بحت اذ من الشها بحت ما يحجب اجتنابها فيلحق بالحرام ومنها ما يكره اجتنابها
والورد عنه الوصي بين من يمنع عن الاضطرار حتى يضمن ان يكون الصيد قد اظلمت
من انسان اخذت وملكه وهذا اوسا ومنه ما لا يجب اجتنابها ولا يجب وهو الذي في شر
عليه قبا صط اسع عليه ولم دعه ما يربك الى ما لا يربك ويحمله على النهي المتردد وقد لك
قوله كل ما احببت ودر ما احببت والانا ان يخرج العبد فيفبب عنه ثم يركب مشاة فيجتمل
انزعات نسقته او بسبب اخر فالد في جتار في ان يهد العبد الحرام ولكن كرون
درع الصلطين وق اوج امر تتر اذ ودره في بعض الروايات كل شتر وانضاب عنك العلم

سبعة وتسعين ورتبة
عن استيقان الابرار
الزيادة في ان يعرف
بمجرد فعل ما يستوفيه
بأخذه بحسب